ملف العدد

المسؤوليّة التربويَّة

بَداهةُ المَفهومِ ومُفارقاتُ المُمارسةِ

د. لطفي حجلاوي[١]

(١) جامعة قرطاج **(تونس)** وجامعة الملك خالد **(المملكة العربية السعودية)**

إطار البحث وبناء المشكل

لا يفوت الجميع التحوّلات الطارئة على الممارسة التربوية، التي غيّرتها في شكلها ومضمونها تمامًا[٢]. وتؤكد هذه التحولات للمفكر التربوي أننا نعيش عصر **«طفرات المدرسة»**. ولهذا فإن أدوار ومهام المربي/المعلم اليوم تقضي بأن يكون له وعي جديد بمسؤولياته القانونية والأخلاقية[٣] على السواء. وعي تدفع إليه تناقضات الممارسة التربوية ومفارقاتها الشّديدة، التي تقتضي من المربي التفكير العقلاني العميق في جميع قراراته وسلوكاته التربويّة، فينقله ذلك ضرورة من الأخلاق إلى الإيتيقا[٤].

(٢) **صالح بن علي أبو عرّاد، الأبجديات التربوية، مكتبة المتنبي، الرياض، ٢٠١٤م، (ص/١٤٢)**.

(٣) **«أنا مربٍّ، وأنا مدرك أني مسؤول عن كل سلوك يصدر عنّي، والمجتمع من حولي أكثر صرامة في تحميلي هذه المسؤولية، وصوت بداخلي يقول لي إن هذه المسؤولية جسيمة. لكنني نادرًا ما تعرضت لهذا الأمر في تكويني الجامعي الأساسي أو حتى في ثقافتي المهنية، ولم يخبرني أحد بذلك... فما معنى هذه المسؤولية التربوية على وجه الدقة؟ ما مبتدأها؟ ما منتهاها؟»**.. كان هذا مضمون مداخلة لمعلم مبتدئ في ملتقى أكاديمي تربوي دولي، وقد شاطره الكثيرون في ذلك.
«ماذا يعني أن أكون مربيًا اليوم؟» أعمال مؤتمر دولي موثقة فيلميًا لدى مركز التوثيق بالمركز الوطني لتكوين المكونين في التربية **(cenaffe)**، وزارة التربية، تونس ٨ ماي، ٢٠١٤م.

(٤) **نعتمد في استخدمنا لمصطلح الإيتيقا (Ethique)** على المعنى التالي: هي قواعد السلوك **«الأخلاقي»** التي يُشرّعها العقل الأخلاقي في أثناء معايشته للوضعيات الخاصة والمواقف الاستثنائية شديدة الغرابة والصعوبة، وحيث تتعطل فيها الأخلاق التقليدية عن العمل. فالإيتيقا هي قرارات سلوكية يتم اتخاذها في التو واللحظة، لكنها نتيجة تفكير عقلاني عميق يستوفي جميع عناصر الوضعية. مثال قضية **«الموت الرحيم»** حينما تعجز القواعد الأخلاقية المعروفة عن الحسم فيها، وحينما تتصارع داخلها القيم النبيلة مثل الرحمة والشفقة من جهة وحماية الحياة من جهة ثانية، حينها يصير على الشخص اتخاذ قراره بنفسه وتحمّل مسؤولية تبعات ذلك القرار دون أن تساعده القيم التقليدية المعروفة على الحسم. والأمر يسري على موضوعات كثيرة مشابهة مثل **«الحرب»** أنخوضها أم لا نخوضها؟ والبيئة أنستثمرها أم لا نستثمرها؟ وغيرها؟
André Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Editions PUF,**(١٩٩٣)**, Tomel, P٣٠٥.

وفيما يلي قائمة من بعض تلك المفارقات في الممارسة اليومية للتربية والتعليم، توقظ الوعي على ما في المسؤولية التربوية من إحراجات:

بين تلميذ يتخذ استراتيجيا تعلّميّة stratégie d'apprentissage مغلقة ورافضة وحتى عنيفة، لعدم وجود أي رغبة لديه في متابعة عملية التّعلم، وبين ما يشعر به المُربي في قرارة نفسه من الغضب ردًّا على السلوك العدائي لذلك التلميذ، أو في المقابل محاولة الاختراق الذكي لتعديل تلك الاستراتيجيا السلبية، تُطرح قضية المسؤولية التربوية.

وبين نجاعة الطريقة التعليمية التي يجد المربي نفسه مُلزمًا باتباعها وحتى التميّز فيها، وبين الطبيعة الفارقية للفصلla naturedifferencée de la classe[٥]، تُطرح قضية المسؤولية التربوية.

وبين إهمال عائلة متخلّية تمامًا عن مرافقة أبنائها، وبين ما تفرضه مصلحة التلميذ من تأطير ومرافقة وتوجيه ومتابعة خاصة من قبل المعلّم، تُطرح قضية المسؤولية التربوية[٦].

وبين مربٍّ يَغرقُ كل يوم في مشاغله الخاصة القهرية، وبين ضرورة نكرانه لذاته لتفرّغه لأداء رسالته، تُطرح قضية المسؤولية التربوية.

وبين الحيف الاجتماعي المسلّط على الفقراء من التلاميذ، وبين ضرورة احترام المربي لمبدأ عدالة الفرص التربوية، تُطرح قضية المسؤولية التربوية.

وبين ضعف إمكانيات المؤسسة التربوية وبين مقتضيات الدرس التقنية و**«البيداغوجية»**، تُطرح قضية المسؤولية التربوية.

وبين سعي المربي لراحته في أثناء العمل وبين أعباء مقتضيات التفهيم للتلاميذ، تُطرح المسؤولية التربوية.

ذلك غيض من فيض من مفارقات العملية التربوية التي تدفع بمسألة المسؤولية التربوية إلى سطح التفكير والتأمّل.

لكن الواقع الحالي يفرض نوعًا آخر من التحدّيات في علاقة بموضوع المسؤولية، منها مثلاً: كيفية التّعامل مع الطفل ذي الصعوبات الخاصة **(غير التقليدية)**: الجانح، وصاحب الوضعية الاجتماعية، والعنيف، و**«المتطرّف»** و**«الدّاعية»**، ومع العائلة المفكّكة و**«أحادية النّوع»** مثل عائلات الكفالة **(أو التبنّي في بعض المجتمعات)**، ومع التّحديات التي يفرضها التّقدم التقني وخاصة على مستوى انزياح دور المربي نفسه، فضلاً عن التّحديات التي يفرضها ظهور مهن تربوية غير تقليدية في التربية مثل المرافقة المدرسية بأنواعها...

(٥) **صالح بن علي أبو عرّاد، المرجع السابق، (ص/١٤٠، ١٤١).**

(٦) **المرجع السابق، (ص/١٤٢).**

وجميعها قضايا متطورة وأحيانًا مستحدثة، ولا تنسجم مع القوانين والقواعد الأخلاقية التقليدية، حتى إن الأمر يستدعي في الأكثر إعادة تأسيس للموقف الأخلاقي، ومن ثمة يستدعي الالتجاء إلى ما يسمى **«الإيتيقا»**.

صحيح أننا نعيش تحولات في صورة المربي، سواء في وعيه عن ذاته أم في وعي الناس به. ولكن من جهة الحق -أي من جهة المبدأ والمفهوم- يظل المربي بحكم خصوصية مهنته وخصوصيّة تكوينه وخصوصية ما ينتظره الناس منه، فردًا تُكوّن المسؤولية أحد أهم ملامحه.

الإشكالية:

ما المسؤولية؟ وأي فَرق بين مسؤولية المربي القانونية ومسؤوليته الأدبية؟ وما معنى إعادة تأسيس المسؤولية في الجدل الأخلاقي المعاصر؟

أين تبدأ مسؤولية المربي القانونية والأخلاقية؟ وأين تنتهي؟ ومن يوجّهها؟ ومن يحرسها؟ آلضمير هو أم التفكير؟ وما تبعات الالتزام بها؟ وتبعات إنكارها؟

(ا) في معنى المسؤولية:

لغةً: «المسؤولية بوجه عام حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعاته، يقال أنا بريء من مسؤولية هذا العمل، وتطلق أخلاقيًّا على التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً، وتطلق قانونيًّا على الالتزام باصطلاح الخطأ الواقع على الغير طبقًا للقانون.

وقد أورد مختار الصحاح تعريفًا لكلمة مسؤولية، فهي تأتي من سأل السؤال ما يسأله الإنسان، وفي القرآن الكريم: **«قَدْ أُوتِيتَ سُؤَالَكَ يَا مُوسَى»**، وسأله عن الشيء سؤالاً، وقوله تعالى **«سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ»**، يقال سأل يسأل والأمر منه سلْ، وتساءلوا أيساءَلَ بعضهم بعضا»[٧]

أ - المسؤولية في الثقافة الإسلامية:

من المفاهيم المركزية في الإسلام المسؤولية، وهي تعني: تحمل تبعات ما يأتيه العبد أمام مراقبة ربّه. إنها تحمّلٌ فردي صريح لنتائج ما نأتيه في جميع أعمالنا إن كانت حسنة فلها جزاؤها وإن كانت قبيحة فلها عقابها[٨]، وعلى المؤمن والكافر أن يعيا سويًّا هذه الحقيقة. ومن أوضح النصوص الإسلامية الصريحة في هذا الباب ما ورد في السّنة بشكل قاطع، حيث استخدم عليه الصلاة والسلام لفظ المسؤولية وكرره. فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول:

(٧) **محمد سيد فهمي، المسؤولية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (٢٠١٥م)، (ص/١٥)**.

(٨) **عبد القادر قسم السيّد الدابي، المسؤولية التربوية في الإسلام في «مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية»** العدد الثالث، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م، **(ص/٧)** من المقال.

«كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْؤولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ ومَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، -قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ- وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِه» [أخرجهما البخاري ومسلم في صحيحيهما ويقال متفق عليه].

وهكذا يمكننا ملاحظة ما تعنيه عبارة المسؤولية في سياق هذا الحديث، وهي:

شمولية المسؤولية[٩] فهي ظاهرة أفقية تهم جميع أفراد المجتمع، فهي في كل مكان. وهي على هذا النحو ميكرو اجتماعية Microsocial.

تعني المسؤولية تحمل مشقّة مهمة الرّعاية الكاملة لمن هم تحت مسؤوليتك. فهي تكليف ملزم.

تعني المسؤولية تحمل المترتبات الجزائية للخلل أو للنجاح في مهمة الرعاية هذه.

تعني المسؤولية التصرف بوجود رقابة عليا تواكب مدى الالتزام الكامل في أدائنا لمهمة الرعاية.

ولذلك نذهب إلى حدّ القول بأن المسؤولية في الإسلام أحد أهم أحجار الزاوية التي يُبنَى عليها وعي المؤمن وسلوكه.

ب - المسؤولية في الثقافة الإنسانية:

بعيدًا عن الثقافة الإسلامية، تُعد المسؤولية من أعقد وأعرق المفاهيم الفكرية في الثقافة الإنسانية. خاض فيها جون بول سارترJ.P. Sartre في كتابه **الوجودية مذهب إنساني** l'existentialisme est un humanisme، واعتبر أنها سلوك وموقف مقترن بالحرّية، وأنه لا حدود لها. وقد ذهب هذا الفيلسوف الوجودي بالمسؤولية إلى أقصى معانيها ومستوياتها إمكانية. فأنا -حسب ج ب سارتر- مسؤول عن كل الإنسانية، إذ يقول: **«إن مسؤوليتنا لَهِيَ في الحقيقة أعظم مما نظن؛ لأنها تُلزمُ الإنسانية بأسرها»**[١٠] وذلك ببساطة لأنه **«لا عمل من أعمالنا في خلق ما نريد أن نكونه، وإلا ويساهم في خلق صورة الإنسان كما نتصوره، وكما نظن أنه يجب أن يكون.. وكأننا نقول للناس اختاروا مثلما اخترنا، فنحن لا يمكن أن نختار الشر لأنفسنا، وبالتالي ما اخترناه مثلما هو خير لنا فهو خير للجميع»**[١١]. ففِعلي وإرادتي قد يساهمان في تغيير بعض أو جزء من العالم، فيترتب عن ذلك أنني مسؤول كشأن بقية البشر عن كل العالم. وبالنسبة لفيلسوف المسؤولية المعاصر إمانيالليفناس Emmanuel Levinas،

(٩) **عبد القادر قسم السيّد الدابي، المسؤولية التربوية في الإسلام في «مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية»** العدد الثالث، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، **(ص/٢)** من المقال.

(10) Sartre, l'existentialisme est un humanisme, Nagel, Paris 1968, P24-25.

(١١) **جون بول سارتر، الوجودية مذهب إنساني، ترجمة عبد المنعم الحفني، ١٩٦٤، مطبعة الدار المصرية، (ص/١٦، ١٧)**.

فإن المسؤولية هي العقدة التي تربط بين عالميْ الذّات والآخر. إنها المنطقة المشتركة التي تُنهي عزلة عالم الذّاتية، وتجعله متداخل معالم الغيرية[١٢].

لكن مع ذلك يطرح التفكير في مسألة المسؤولية، السؤال عمّا أنا قادر عليه؟ لأنه لا مسؤولية لي عمّا يتجاوز قدرتي. وعليه تأتي أسئلة الإيتيقا l'éthique الأساسية حسب بول ريكو Paul Ricœur[١٣]، التي ينبغي أن تتصدّرها فكرة **«معنى حريتي»** le sens de ma liberté ولذلك فإن ما أنا حرّ فيه هو في الواقع ما أنا قادر عليه. والتقابل التقليدي الذي يضعه كانط Kant بين القانون الأخلاقي والقانون الفيزيائي، ينبغي تعويضه الآن بما **أريد وبما أستطيع** حسب بول ريكور.

(٢) المسؤولية التربوية وأبعادها:

مسؤولية المعلم كبيرة وحجمها هائل قد لا يدركه الكثيرون؛ فهي تتعلق بكل ما يفعله وبكل ما يستطيع فعله، ويتضمن بعدًا أخلاقيًّا، أو كل ما يقوله المعلم ويتضمن مضمونًا أخلاقيًّا، وذلك صحيح سواء كان بقصد أو بغير قصد، وسواء أدركه المعلم أو فاته إدراكه. إن المعلم نموذج حي ومتحرك ودائم للسلوك، ينظر إليه طلابه بإكبار، ويتطلّعون إليه في تقدير، ويهتدون فيما يجب فعله بما يفعله هو، ويستهدون فيما يقولون بما يقوله هو. فهو أكثر الناس التصاقًا بالمتعلمين، وهو الذي يقوم بأهم جزء في العملية التعليمية، وهو الأكثر فعالية من بين بقية العناصر في العملية التعليمية[١٤]؛ لذلك هو العنصر الأساسي في العملية التعلمية[١٥].

إن **«المعلم»** معنويًّا هو صفة، وقيمة، ورمزية، فهو سلوك قائم ومستمر ومؤثر في التلاميذ حين يمشي وحين يتكلّم، وحين يجلس، وحين يغضب، وحين يُعاقب، وحين يُكافئ وحين يعُطي الدرس، وحين يُصدر الأمر، وحين يَنهى عن أمر، وحين يحاسب، وحين يصحّح الواجبات والامتحانات، وحين يردّ على الاستفسارات، وحين يفعل أي شيء أو يقول أي شيء.

ويتوقع من المعلم ترتيبًا على ذلك ما يلي:

أولًا: أن يكون نموذجًا طيبًا للسلوك، ليس فقط لأن هذا واجبه، ولكن أيضًا لأنه قدوة لمن حوله.

ثانيًا: أن يقود التنشئة الخُلقية السليمة

(12) «Autrui et moi, l'un et l'autre séparés par l'intervalle de la différence, par une non- coïncidence et par une arythmie dans le temps, nous sommes liés au cœur d'une intrigue nouée précisément par la non-différence de cette différence. Non indifférence qui génère le «pour» de la relation: «l'un -et- l'autre» tourne en «l'un- pour -l'autre», en dehors de toute corrélation et de toute finalité, dans une totale gratuité, au-delà de toute préoccupation ontologique, au-delà de l'inter-esse-ment de l'essence».
Simonne Plourde, Emmanuel Levinas; Altérité et responsabilité, éditions cerf, PARIS 1996, P56.

(13) Paul Ricœur, éthique, in EncyclopideaUniversalis, corpus 9, version 2008, P257.

(١٤) **صالح بن علي أبو عرّاد، الأبجديات التربوية، مكتبة المتنبي، الرياض (٢٠١٤). (ص/١٤٣).**

(١٥) **حمدان بن أحمد الغامدي، أخلاقيات مهنة التعليم العام، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، (٢٠٠٧). (ص/٢٧).**

لتلاميذه، وتهيئة الظروف لنموهم المعرفي والخلقي الذي نرجوه لهم.

> المعلم إذن مسؤول ومسؤوليته جسيمة وأخلاقه هي الجسر الذي يربط بين تلاميذه ومجتمعه.

ويكاد يكون نطاق مسؤولية المعلم المهنية في الأخلاق بغير حدود، ومع ذلك سنركّز على عدد من الأبعاد الرئيسة لهذه المسئولية:

أخلاق المهنة في التدريس.
أخلاق المهنة في التقديم والامتحانات.
أخلاق المهنة في الأنشطة والعلاقات الطلابية.
أخلاق المهنة في الإدارة التعليمية والعلاقات مع الزملاء وأولياء الأمور.(١٦)

ويجتمع في مسؤولية المربي وجهان من المسؤولية هما: **الوجه القانوني والوجه الأدبي**، فما الفرق بينهما؟

أ- في المعنى القانوني:

المسؤولية هي شكل من أشكال الالتزام بالنتائج المترتبة عن سلوك ما، أو عن فكرة ما أو عن موقف أو انتماء أو عمل أو تجارة أو أي شيء يأتيه الفرد. إنها صفة ونعت يلحق بالفرد القادر على تحملها اجتماعيًّا وقانونيًّا. وتقترن المسؤولية منذ البداية بالحرّية؛ إذ لا معنى لمسؤولية لشخص هو فاقد لقدرة التصرّف أساسًا. ويتحمل المسؤولية كل شخص عاقل حر، ولذلك لا يعدّ في نظر القوانين التشريعية الحديثة أهلاً لاحتمال المسؤولية الجنائية وما يترتب عليها من جزاء إلا الشخص الإنساني الحي العاقل الراشد[١٧].

> وتنقسم المسؤولية القانونية إلى ثلاثة أنواع: **مدنيّة وجزائية وإدارية.**

والنوع الأول هو وحده الذي يهمنا؛ إذ المدنية تتعلق بالضرر الذي يُلحقه الشخص بغيره ومن ثمة يكون الجزاء بتعويض ذلك الضرر. وفيها تفصيل كثير، يهمّنا أن نشير فيه إلى جزئية تتعلق بما يعرف قانونيًّا بالمسؤولية التقصيرية، وهي ناتجة عن الإخلال بالتزام قانوني عام يفرض عدم الإضرار بالغير. ومن أشكال المسؤولية التقصيريّة يأتي شكلان: **المسؤولية عن التقصير في العمل الشخصي، والمسؤولية عن التقصير عن عمل الغير**، وهنا مسألة مسؤولية الرقابة. وحتى تثبت هذه المسؤولية الأخيرة ينبغي أن يتوفر ركنان: الأول أن يكون من تتم عليه هذه الرقابة قاصرًا، أو أن يكون تحتها بالاتفاق، كما في عقود المسؤولية المهنيّة. وفي الحال الأول أي حينما يكون الخاضع للرقابة قاصرًا، فإن نتائج أعماله إذا كانت مضرة لنفسه أو

(١٦) د. صدّيق محمد عفيفي، أخلاق المهنة لدى المعلم دليل للتّعلّم، المنظمة العربية للتنمية البشرية، القاهرة (٢٠٠٥) (ص/ ٤٤).

(١٧) علي عبد الواحد وافي، المسؤولية والجزاء، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (١٩٤٥م). (ص/١١).

لغيره، فإنها تلحق في حدود مسؤولية رقيبه إلى هذا الأخير[١٨].

ب - في المعنى الأدبي:

يتميز المعنى الأدبي للمسؤولية بكونه:

- يجتمع الخصم والحكم في الشّخص ذاته، باعتبار أن من يحاسب هو الضمير أو الله في تصوّر المؤمن، في حين تقوم المسؤولية القانونية على عنصر موضوعي وهو مسؤولية شخص أمام شخص آخر.

- تعتبر المسؤولية الأدبية أعم من القانونية؛ لأنها لا تشترط عنصر الضرر بالآخر، في حين أن المسؤولية القانونية لا تقوم إلا إذا كان هناك ضرر بالآخر، الذي يمكن أن يكون فردًا بذاته أو المجتمع برمّته.

- لا يمكن الإفلات من العقاب في مستوى المسؤولية الأدبية؛ لأن الفاعل لا يمكن أن يفلت من ضميره. في حين أنه بالنسبة للمسؤولية القانونية يمكن ذلك، إذا اعتمد الفاعل قاعدة المغالطة أو السّرية في ارتكاب الفعل، حيث يمكنه حينها الإفلات من عقاب القانون له.

وهكذا درجت الأدبيات القانونية والتربوية على عادة تصنيف المسؤولية إلى نوعين رئيسين هما: الأدبية أو الأخلاقية، والقانونيّة. وتكون المسؤولية الأدبية حينما يُخلّ الشّخص بالتزام تفرضه عليه القواعد الأخلاقيّة ومثال ذلك الكذب، حيث يفرض تحمل نتائجه المتمثلة في العقاب. أما المسؤولية القانونية فتكون نتيجة إخلال الشخص بالتزام قانوني. وتختلف المسؤولية الأدبية عن القانونية اختلافات بينة.

(٣) المسؤولية واختلاف التشريع:

في التشريع الإسلامي مرونة واجتهاد عظيمين؛ حرصًا على مبدأ العدل. ولذلك نجد المشرّع المسلم يُحمّل **«العامل»** المسؤولية بحجم ما أُعطيَ من حرية اتخاذ القرارات في ميدان عمله، ويعفيه منها بحجم إعفائه من اتخاذ القرار كذلك. وهو الأمر الذي يفسّر سبب ذهاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلى مبدأ التعويض عن الضرر الناتج عن تقصير من **«عمال المسلمين»** من بيت المال. في حين ذهب الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى تقييد ذلك بحسب مسؤولية العامل نفسه عن التقصير والخطأ، وألزم أصحاب الأعمال في وضعيات أخرى بالتعويض عن تقصير عمّالهم[١٩].

وفي باب المسؤولية التربوية ذهب الفقه الإسلامي إلى تحميل المعلم مسؤولية نتائج سلوكه بحسب مدى تقصيره، وقد أتى العالم الفقيه محمّد بن سحنون على هذه المسألة ونظر فيها بعمق في كتابه: آداب المعلمين. وقد احتوى متنه على عناصر كثيرة يمكن إدراجها في الحكم الإسلامي للمسؤولية، ولكن وبشكل

(١٨) د. رسمية شمسو، المسؤولية الطبية بين القانون والشريعة، دار العصماء، دمشق (٢٠١٤م). (ص/٢٠).

(١٩) الموسوعة العربية، المجلّد الثامن، (ص/٦١٤-٦١٦).

خاص ما جاء في باب **«العدل بين الصبيان»** إذ يقول محمد بن سحنون: عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله: **«أيّما مؤدب ولي ثلاثة صبية من هذه الأمة فلم يعلّمهم بالسّوية فقيرهم مع غنيّهم، وغنيّهم مع فقيرهم، حشر يوم القيامة مع الخائنين»**[٢٠].

> وفي باب **«ما جاء في الأدب وما يجوز في ذلك وما لا يجوز»** يقول ابن سحنون: يقول صلى الله عليه وسلّم: **«شرار أمتي معلمو صبيانهم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين». (ص٧٦)**

وهكذا يبدو صريحًا أن الفقه الإسلامي لم يكن كثير التسامح مع أي خلل أو تقصير في مسؤولية المعلم في أدائه رسالتَه، لكنه في المقابل كان يعفيه تلك المسؤولية إذا ثبت أنه لم يدّخر جهده في منع حدوث المشكلة. وهو أمر سوف نرى أن التشريع الحديث لم يخالفه كثيرًا، بل سار في نهجه.

يبدو في واقع الأمر في التشريع الحديث أن لكل دولة منظومتها التشريعية الخاصة في موضوع المسؤولية التربوية، وقد نجد فعليًّا بعض الاختلافات هنا وهناك على مستوى التفاصيل، ولكننا في المقابل نعثر على تشابه كبير في القواعد العامة المنظمة لأداء الموظف العمومي لمهنته. وعلى سبيل المثال نقرأ في مجلّة الالتزامات والعقود التونسيّة ضمن الفصل ٩٣ مكرّر **(أضيف بالقانون عدد ٥٩ لسنة ١٩٩٥ المؤرخ في ٩ نوفمبر ١٩٩٥) (وهو ما نعتقد أنه يجري مجراه في المغرب والجزائر لتقارب التشريعات)** ما يلي «... أرباب الصنائع والمعلمون مسؤولون عن الضرر الناشئ عن متدربيهم وتلاميذهم طيلة المدّة التي هم فيها تحت نظرهم.

وتنتفي المسؤولية المذكورة، إذا أثبت أرباب الصنائع:

أنهم راقبوا الطفل كل المراقبة اللاّزمة

أو أن الضّرر نتج عن خطأ من المتضرّر نفسه.

أما المعلمون فإن الغلطة أو الغفلة أو الإهمال المستند عليهم ضدّهم بصفة كونهم تسببوا في الضرر يجب على المدعي إثباتها وقت المرافعة طبق القانون العام»[٢١].

وهكذا فإنه في المسؤولية القانونية للمعلّم في تونس، هناك ما يُحمل منها عليه شخصيًّا إذا ثبتت مسؤوليته الشّخصية على الجرم، ومنها ما يُحمل على الدولة، إذا ثبت للقاضي أن المعلم اجتهد وقدم ما يستطيع، ومع ذلك لم يستطع منع حدوث الضرر. وتجنيب المعلم دون سواه بعض أجزاء المسؤولية ناتج كما يقول **«محمد الملقي»** الرئيس الأول لمحكمة

(٢٠) **محمد بن سحنون، آداب المعلمين، تحقيق د. محمد عبد المولى، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٩م، (ص/ ٧٤).**

(٢١) **مجلّة الالتزامات والعقود، إصدار ٢٠٠١، (ص/١٧، ١٨).**

التعقيب سابقًا، في **«محاضرات في شرح القانون المدني»**، إنّ المعلمين ليس بيدهم اختيار التلاميذ، ولا اختيار أماكن التعليم، ولا اختيار الأعوان[٢٢].

ويُعطي مثالاً على ذلك بأن أحد الأطفال الفرنسيين كان قد فُقئت عينه بحركة عفوية من زميله المجاور فأدخلت القلم فيها، وأجبرت المحكمة الابتدائية الدولة بتعويض والد المتضرر. إلا أن محكمة الاستئناف عادت وأبطلت الحكم الأول بدعوى أنه لم يكن الخطأ ناتجًا عن تقصير أو عدم انتباه من المعلّم، كما أنّه ليس خطأ مثبتًا على الطفل المجاور؛ لأنّ حركته عفوية وغير مقصودة وعليه، يسقط حق المُدّعي ويسقط التعويض[٢٣].

وهكذا، فإن المسؤولية القانونية للمعلم محدّدة بنصوص قانونية وتنقيحات كثيرة قَدّمت شروحات وتفصيلات لتلك النصوص، وهي أمور ينبغي للمعلم الاطلاع عليها، قبل مباشرته لرسالته. وقد حدثت حوادث عديدة جُرميّة **(جناحية في الغالب)** تحمّلَ فيها المعلمون العقاب الجزائي. وهم هنا شريحة اجتماعية يمكن لبعض أفرادها أن يرتكب الأخطاء في حق من هم تحت مسؤوليته أو في حق المؤسسة التي ينتمي إليها، مما يترتّب عنه تحمله لمسؤولية أفعاله جزائيًّا.

ومع تقدم التشريعات والنصوص المنظمة للمسؤولية القانونية فإنه يظل من الصعوبة بمكان تحديدها بشكل دقيق.

(٤) في صعوبة حسم المسؤولية التربوية:

رغم تنوع الأبعاد المكوّنة **«للصورة/الإطار»** للمربي، فإنّ الغالب أنه رجل ميداني. فهو موظف يؤدي خدمة اجتماعية، ويحصل نظيرها على مقابل. وانطلاقًا من هذا، فللمربي واجبات حدّدها العقد التربوي، سواء كان هذا العقد صريحًا أم معنويًّا. وكل عقد هو إلزام والتزام؛ لأنه لا معنى لعقد لا يلزم بشيء، وكل التزام هو من جوهر المسؤولية.

وفي التّعريف القانوني الفرنسي للمعلم وردت الجملة التالية: **«المعلم هو كل شخص يُكلّفُ بتعليم أطفال أو صبيان قُصّر، ويلتزم في الوقت نفسه بالرقابة عليهم»**[٢٤] ولذلك فإن من اللازم لثبوت صفة المعلّم أن يتوفر عنصران جوهريان ومتكاملان: عنصر معنوي، وهو التعليم أو التربية، وعنصر موضوعي هو الرّقابة على التلاميذ[٢٥].

(٢٢) **محمد المالقي، محاضرات في شرح القانون المدني التونسي، الطبعة الثانية، مركز النشر الجامعي، تونس، (٢٠٠٣) (ص/١٢٦).**

(٢٣) **المصدر السابق، (ص/١٢٧).**

(24) «il faut entendre par instituteur chaque personne chargée de l'éducation ou de l'instruction d'enfants ou de jeunes gens, en même temps que de leur surveillance» Grenoble,20 décembre 1901 D.P. 1902, 2,147, ;Crim. 27 juin 1902, D.P 1908, 1,540.
كما ورد في كتاب المسؤولية المدنية للمعلم، د. محسن البيّة. **(ص/١٦).**

(٢٥) **محسن البيّة، المسؤولية المدنيّة للمعلّم؛ دراسة مقارنة في القوانين الكويتي والمصري والفرنسي، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، (ص/١٦).**

واليوم، وبتأثير الانقلابات الحادثة في الثقافة الاجتماعية بصورة عامة، وفي الانقلابات الحادثة في الممارسة التربوية بصورة خاصة، فإن عناصر ومواد العقد التربوي صارت تطرح مزيدًا من الالتزامات والمسؤولية تتعلق حصرًا بمصطلح **«الرقابة على التلاميذ»**، إذا لم تكن قد غيّرت من معناها القديم جذريًّا. ففي سياق تربوي معاصر تحكمه هواجس البحث فقط عن البيداغوجي والديداكتيكي Didactique لتحقيق مزيد من النجاعة التّربوية، وارتفاع ثقل الهموم الشّخصية التي تحاصر المربي، ووسط موت الاهتمام والدافعية لدى حرفاء المدرسة، وانتحار قيمة المعرفة في المجتمع، والتآكل التدريجي للأسرة ولدورها في المرافقة، فإن المعلّم أمام خيارين إما الاستقالة التامة والانصهار في نهر اللامبالاة والاستخفاف بالتربية والمعرفة والثقافة، أو مضاعفة مسؤوليته وتحمل مسؤولية الأطراف المتخلية... ويا لها من مفارقة.

يحق لنا في هذا المستوى من التحليل أن نتساءل عن المعنى المعاصر لأخلاقية الفعل التربوي، وعن أخلاقية التّعاون الجماعي المشترك بين جميع الأطراف الاجتماعية، التي تؤسس له، فأي معنى للمسؤولية الأدبية للمربي اليوم في ظل هذا التراجع للمؤسسات والأطراف الاجتماعية عن مسؤولياتها التقليدية؟ وأيجوز لنا أن نتحدّث من جديد عن اشتغال متوازٍ لشِقّيْ المسؤولية القانونية والأخلاقية لدى المربي، أم إنه يجوز للمربي اليوم أن يقول بينه وبين نفسه: سوف ألتزم فقط بالجانب القانوني، وأنسى مسألة الجانب الأدبي للمسؤولية ما دام الجميع انحدر في هذا الاتجاه؟

> كنا تعرّضنا بالتعريف للمسؤولية الأدبية، وقد ذكرنا أنها تختلف عن نظيرتها القانونية من حيث إنها أعم وأشمل، ولا يمكن الفِرارُ منها، ويجتمع فيها الخَصم والحَكم. وقد بيّنَت النظريات الأخلاقية مجال هذه المسؤولية وحدودها.

وفي ثقافتنا العربية بيّنا أن هذا التّنصيص كان عريقًا، ويعود إلى أول نص صريح في فقه التربية وهو **«آداب المعلمين والمتعلمين»** لمحمّد بن سحنون التنوخي في القرن الثالث للهجرة. حيث كان على المعلم حسب هذا السِّفر ألا يرتكب في حق تلاميذه: لا الضرب ولا الإهانة ولا الإهمال ولا الاستغلال، ولا المعاملة القاسية[٣]، وإذا ما أخل بها فإنه يُعاقب أمام القاضي، ويُوقف عن مهنته.

بينما في الجدل الأخلاقي المعاصر تباينت النظريات الأخلاقية في تحديد طبيعة المسؤولية **«المعاصرة»** ومصدرها، وذلك في علاقة وثيقة بمفهومها عن الواجب وبمفهومها عن الخير وبمفهومها عن الشر.

(٣) محمّد بن سحنون آداب المعلّمين، تحقيق د. محمّد عبد المولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ.

والمربي الذي يريد أن يقتل الموضوع بحثًا، لا يمكنه في ظل الرهانات والأسئلة المطروحة الآن أن يكتفي بالتراث التربوي العربي القديم، بل عليه أن ينجز سياحته العميقة في الجدل الأخلاقي المعاصر حتى يتمكن من جمع عناصر موقف نهائي يساعده على بناء أجوبته الخاصة لأسئلته السابقة.

لقد أكّد الفيلسوف بول ريكور في **(Métayer, ٢٠٠١)**[٢٧] أن الإفراد النظري الفلسفي لقضية المسؤولية أتى متأخرًا جدًّا. ولعله إلى الآن لا يزال يشكو من **«الإسراف المفهومي»**، أي غياب الدقة والتحديد اللازمين للموضوع. وقد تزامنت إثارة الاهتمام بموضوع المسؤولية مع ولادة القضايا الإيكولوجية المعاصرة التي دعت إلى **«إعادة تأسيس المسؤولية»**. مثل قضايا تلوث البيئة ومسؤولية الاستخدام البشري للتقنية، وقضايا الأوبئة الجديدة ومسؤولية الإنسان المباشرة على انتشارها، وقضايا النجاعة الاقتصادية ومسؤولية الإنسان على الخراب الصحي في مثال: جنون البقر والأزمات المالية، وكوارث الإشعاع وكوارث التسونامايات والانحباس الحراري، والتجارب غير المراقبة على الجينوم البشري... إلخ، وجميع القصص المشابهة في الطابع الجرمي التي على إنسان القرن الجديد تحمل مسؤوليتها المباشرة. ويمكن أن نصنّف عناصر أو أطياف الجدل التي تتقاسم موضوع المسؤولية إلى صنفين كبيرين: الاتجاه المثالي أو الصوري، والاتجاه المعاصر وهو **«أخلاق العناية»** la morale sollicitude.

تنطلق النظريات الكلاسيكية **(التقليدية)** المثالية في موضوع المسؤولية من أنّ الشّخص الإنساني مسؤول عن كل ما يأتيه؛ لأنه إرادة عاقلة وحرّة، ويأتي أفعاله بموجب جملة من النيات والمقاصد التي تجعله مسؤولاً عنها في ذاتها، حتى قبل أن تظهر في شكل النتائج. فمحاولة السرقة توجب العقاب حتى دون أن تحدث السرقة في الواقع. وتعالج الاتجاهات المثالية المسؤولية بصرف النظر عن النتائج؛ إذ النتائج أقل خطورة في رأيها من النيات الشريرة الناتجة عن ضعف الوازع الأخلاقي لدى الشخص. والمربي وفق هذا التصور ملزم بأن يعامل من هم في علاقة مباشرة معه بأخلاقية كاملة، نابعة من قناعته الخالصة الماقبلية بمعقولية ما يفعله، كواجب في ذاته. وأي سلوك يُعرّض من هم تحت مسؤوليته للخطر، ويكون هو أحد الأسباب عن قصد، يتحمّل عنه المسؤولية الكاملة. وقد عمّرت هذه الأخلاق تشتغل، ورسمت في الأذهان صورة للمربي كنبيل مثالي وملائكي المشاعر والانفعالات، يضع المقاصد التربوية العظيمة بمنزلة نياته الحقيقة، وقبل أي أولوية أخرى في حياته. ويَعتبرُ أنصار هذا الاتجاه أن احترام هذا النمط من المسؤولية الصورية واللامشروطة أو المبدئية، هو الذي يمكن أن يوفّر الوسيلة في مواجهة اللامبالاة التي

(27) **Michel Métayervers, une pragmatique de la responsabilité morale, in lien social et politique, (2001)**, n° 46, P.19-30.

يعيشها عصرنا الراهن[٢٨].

بينما مجال اشتغال هذا النمط من المسؤولية الصورية هو أوسع بكثير من الميدان الأخلاقي بالمعنى التقني. إنه يمسّ جميع استراتيجيات هذا الفرد العاقل، بما فيها استراتيجياته اليومية في تحقيق أهدافه. وهذا يعني أن هذا النمط من المسؤولية لا يأخذ الشكل الأخلاقي فقط، بل يشمل التصرّف بمسؤولية في مجالات الحياة كافة، حتى إن من ثمراته الإيجابية لدى ممتدحيه زيادة وتنمية تقدير الذات وتعزز الهوية الشخصية. وهنا نلتقي مجددًا بمعنى المسؤولية التربوية باعتبار التربية والتعليم من السلوكات اليومية للمعلم في هذه المقاربة المثالية.

بيد أنّه من هذه الشكلانية وُلِدَ النّقد البراغماتي Pragmatique الذي يؤكد أن المسألة لا تتعلق بالنيات في تحديد مسؤولية الأشخاص عن أفعالهم؛ إذ النيات عالم دفين وعميق، والحكم عليها مستحيل، ما لم تتجلّ في سلوك ونتائج في الواقع، ومن ثمة تتحدّد مسؤولية الأشخاص عن أفعالهم بحجم الآثار التي تحدثها تلك الأفعال في الحياة العملية. فالمربي من هذه الزاوية هو عامل يؤدي وظائف نبيلة تترتب عنها نتائج قابلة للقياس وللحكم الموضوعي. فإذا كان ما يأتيه أحيانًا **«على وجه الخطأ»** يُحدث الألم والشر في الأفراد وفي الحياة الاجتماعية، كان ذلك مدعاة لتحميله المسؤولية والجزاء. الأمر الذي يقضي بالنّسبة للمربي أن يحسب سلوكه جيدًا، وأن ينتبه إلى نتائج ما يبدر عنه، حتى وإن كانت نياته حسنة ومقاصده نبيلة. ومنذ نهاية الحرب الثانية بدأت هذه المنظومة الأخلاقية في الانتشار الثقافي، على حساب المنظومة المثالية، واتخذت أشكالاً قانونية عديدة. بل ومن رحمها ولدت المذاهب السيكولوجية التجريبية في الأخلاق والنظرية النيوبراغماتية New pragmatisme.

غير أن المشكل هنا، هو أن اعتبار مجال المسؤولية غير محدّد في اتساع مجال **«الماصدق»** الذي ينسحب عليه من جهة، أو ربط المسؤولية بالمجال الأخلاقي تحديدًا من جهة ثانية، قد يمس أبرز ملمح للحداثة، وهي قيمة الحياة الشّخصية الحرّة للأفراد. فاعتبار المسؤولية رقابة أخلاقية دائمة على الحياة الشخصية والاجتماعية قد يجعل منا في الكثير من الحالات كائنات لا تتماهى مع الأخلاقية في معناها الكانطي؛ لأنها لا تقوم دائمًا على احترام عقلانية القرار لذاته l'engagement responsable، بل على قيمة تتجاوز الفعل، وهي قيمة المسؤولية.

ولهذا السبب ولدت وجهة النظر الجديدة، التي تريد أن تتجاوز البُعد الصوري للمسؤولية المثالية، والطابع النفعي في البراغماتية الجديدة في الآن نفسه، حيث أقرّت منذ البداية أنّ ما يجعلنا مسؤولين ليس في الواقع الالتزام النّظري الخالص، وليس استقلالية الشخص و**«حرية ومعقولية»** إرادته، وليس

(28) **Michel Métayer, vers une pragmatique de la responsabilité morale, in lien social et politique, (2001)** n° 46, P.19-30.

مترتبات قراراته في الحياة العملية، وإنّما هو ما يوجد بداخله نفسه، من انفتاح طبيعي على الآخر. فالقول مثلاً بأن كل فعل ينبغي أن يصدر عن معقوليّة الفعل ذاته أمر موغل في المثالية والتّجريد، كما أن حساب كم النتائج موغل في الإجرائية المادية. واعتبار الجميع كائنات عاقلة يفترض منطقيًّا أن الجميع سوف يكونون في مستوى هذه المعقولية، في حين تدل التجربة أن كثيرًا من النّاس لا يتحمّلون مسؤولية ما يأتونه كرهًا أو اختيارًا، وقد يصلون إلى حد مناقضة مصالحهم وإيذاء أنفسهم.

لقد بيّن الفكر الأخلاقي المعاصر كثيرًا من الإحراجات العملية التي لا تستطيع المقاربة الصورية معالجتها، ولا المقاربة النفعية. وليس أقل في هذا السيّاق من التّذكير بالمثال الشهير، الذي ضربه جون بول سارتر حول تلميذه، للتأكيد على مأزق الصورانية الشكلانية، وصعوبة تحمل مسؤوليات القرار. ذاك الفرد الذي جاءه طالبًا النجدة في الرأي بعدما ضاقت به السبل ووجد نفسه بين طريقين للفعل حادين ومتناقضين: أن يرعى والدته المريضة التي لا عائل لها سواه، وبين أن يلتزم بمسؤولية وجوده داخل دولة واقعة تحت الاحتلال النازي، مما يوجب عليه حتمًا التّضحية بذاته، والالتحاق بصفوف المقاومة الشعبيّة. وهنا يتساءل سارتر عن أيّ نظرية أخلاقية يمكنها أن تسعفه بالجواب المناسب؛ لينتهي إلى أن النسق الصوري المثالي ذاك الذي ينصح الفرد أن يُعامل الإنسانية في ذاتها كغاية دائمًا، وليس كوسيلة، ينطبق على الحالتين: البقاء لرعاية الأم، والذهاب إلى الجبهة[٢٩]. وعليه فإن ذلك الطالب لا يستطيع أن يجد جوابًا يهديه ويريح ضميره. وهي أمور قد تعترضنا دائمًا في القيم **«الخيّرة»** نفسها سواء في الممارسة التربوية أو غيرها، فيدخلنا الموضوع في مساحة من الحيرة والتردد كبيرة. من بعض تلك المفارقات ما أورده صدّيق محمد عفيفي:

- «الصراع بين الحب والواجب.
- الصراع بين الصدق والولاء.
- الصراع بين العدل والرحمة.
- الصراع بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة.
- الصراع بين مقتضيات الأجل الطويل وضغوط الأجل القصير.
- الصراع بين ديمقراطية القرار وبين الاقتناع الشخصي بقرار مخالف»(٣٠).

إن الحياة على هذا النحو مأزق لا نهائية. وهو ما يحتاج حسب سارتر والفكر الأخلاقي المعاصر برُمّته إلى الدّعوة إلى **«تأسيس المسؤولية»** وهو ما يعني عودة الإيتيقا Ethique من الباب الكبير. ويعني هذا الأمر استعادة التفكير في المسؤولية من زاوية فلسفية كل حيويته، والتبشير بولادة نظريات

(٢٩) **جون بول سارتر، الوجودية مذهب إنساني، ترجمة عبد المنعم الحفني، ١٩٦٤، مطبعة الدار المصرية (ص/٥٣، ٥٤).**

(٣٠) **صدّيق محمد عفيفي، أخلاقيات المهنة لدى المعلّم، المنظمة العربية للتنمية البشرية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٥، (ص/٢٠).**

أخرى غير الصّورية والبراغماتية والتجريبية التقليدية. ولادة نظريات سعت إلى أن تبحث عن **«أنطلوجيا للمسؤولية»** anthologie de la responsabilité على غرار نظرية هانس جوناس H. Jonas.

> فالفرد كما يلاحظ جوناس hans Jonas يهتم بالآخرين لوجود **«التعاطف»** الطبيعي لدينا مع الآخرين، ولوجود نزعة **«الهبة الغريزية»** لإنقاذ من يستنجدُ بنا. وقد نجد اتجاهًا كونيًّا مشتركًا تتجه له **«نزعاتنا الطبيعيّة»** في المسؤولية مثل الأهداف التالية: **«الأطفال، الشيوخ، المرضى، المعاقين، شعوب دول الفقر، ضحايا الحروب، أجيال المستقبل»**[٣١].

وتراهن هذه الإيتيقا الجديدة للمسؤولية على نوع من المسؤولية العملية، التي تتأسس على أنطولوجيا كونية للمشاعر المشتركة. وهي لذلك تعتبرُ أن ما يُحركنا للآخرين ليس في الواقع مجرّد المسؤولية الصّورية أو الاقتناع بمعقولية الفعل، وإنما حاجة الآخرين إلينا la vulnérabilité d'autrui

والمربي وسط هذه النظرية الايتقية بحاجة إلى أن يتعرّف على ذاته من جهة كونه مشروعًا إنسانيًّا أُعدَّ لخدمة الآخرين ونجدتهم. ولا تكون العملية التربوية رسالة إلا إذا كانت باستمرار هبة لنجدة الآخرين، لكنها ينبغي أن تكون هبة واعية وليست غريزية، مدروسة وليست عفوية. فإذا لم يتقدّم الآخرون لنجدة التلميذ المتعلّم فهذا لن يعفي المربي في الجدل الأخلاقي المعاصر من أن يقوم هو بواجبه، حتى لو رأى الآخرين يتراجعون، شأنه في هذا كشأن جندي في الجبهة، لا يبرر له أي شيء إلقاء سلاحه والهزيمة، والانسحاب، حتى لو رأى بعض الآخرين يفرون من ميدان المعركة.

هكذا تتم صياغة القرارات في الفكر الأخلاقي المعاصر من رحم المفارقات. وهي المفارقات غير التقليدية كشأن الموقف من الموت الرحيم: أنجيزه لإنسانيته أم نحرّمه لضعف عدالته؟ ومثل مسألة الحرب! أنرفضها قطعًا لطابعها الوحشي أم نجيزها؛ لأنها قد تكون من جنس **«الحرب العادلة»**؟ كما في عنوان كتاب المفكر مايكل فالزار Michael Walzer الذي أثار جدلاً أخلاقيًّا لم يهدأ بعد. أو الموقف من تجارب الاستنساخ بين الفائدة التي يبشّر بها في مسألة الخلايا الجذعية للقضاء على أمراض فتّاكة، وبين المخاطر التي يهدد بها في مسخ التراث الجيني للجنس البشري الذي نعرفه... إلخ.

يتكوّن الموقف التربوي في عصرنا من السديم نفسه لهذا التعقيد وهذه المفارقات. الأمر الذي يحتّم على مربينا اليوم أن يكونوا

(31) Michel Métayer,vers une pragmatique de la responsabilité morale, in lien social et politique, 2001 n° 46, P.19-30.

شأن تلميذ سارتر، لا يتلقى من الإجابة سوى: اختر لنفسك، وتحمّل تبعات ذلك بجدارة.

وبالفعل فإن ملاحظة الواقع تخبرنا أنّ كثيرًا من المربين ينخرطون يوميًّا في هذه القرارات الإيتقية المتخذة عن تأملات فردية حكيمة، فلنستحضر أولئك الذين يقتطعون من رواتبهم المحدودة من أجل توفير احتياجات الفصل البيداغوجية، وللنظر إلى من يؤدي دورًا في المرافقة يتجاوز كثيرًا دوره البيداغوجي **(التربوي)** الخالص، مثلما نستحضر مثل ذلك الذي يضحي بساعات إضافية من وقته الشّخصي، من أجل مزيد من الشرح لتمكين المتأخرين من اللّحاق بالمتقدمين، أو ذاك الذي يكلّف نفسه فتح ملفات اجتماعية يحاول معالجتها، لا علاقة لها بمقتضيات مهنته كوظيفة. وقس على ذلك كل مربٍّ يعطي من قوته، ويهب من وقته، وينفق من جهده، ويقدّم على حساب أهله لتلاميذه، دون منّة أو شرط... فهذه هي آخر تجليات **«المسؤولية الإيتيقية»** تلك النابعة من وعي المربي نفسه، التي تتجاوز كل أشكال القوانين التنظيمية وأحيانًا حتى الأعراف الأخلاقية. إنها قرارات خاصة وتولد ساخنة من رحم مفارقات الممارسة، وعن وعي عميق بالمسؤولية التربوية.

الخلاصة

نتبين من هذه اللمحة الوجيزة للجدل الأخلاقي حول المسؤولية، أن المربي مَعنِيٌّ بتحمل نتائج سلوكه التربوي وشبه التربوي الاجتماعي، وأن هذه المسؤولية يجب أن تنبع من المصدرين السّابقين في جدل النظريات الأخلاقية، عنيتُ المصدر الصوري بجدارته التي تستند إلى معقولية الفعل، ومبدأ التعاطف مع دعوة الآخرين، التي تستند إلى جدارة وجودها ضمن طبعنا الإنساني الكوني نفسه.

ونخلص إلى أنه يوجد وراء المسؤولية القانونية جهة خارجيّة تُتابعُ تنفيذها وهي القانون، ممثلاً في السّلطة المدنية التي تسهر على حسن الالتزام به، وكل من يخترقه يتحمّل الجزاء. والجزاء غالبًا في العقاب المدني مادي، في حين أن في المسؤولية الأخلاقية، يكون الحارس هو الضمير، وغالبًا ما يكون عقابه معنويًّا. لكن أيهما أشدّ فعالية: آلعقاب المادي أم العقاب المعنوي؟ قد نختلف كثيرًا في تقدير هذه الأمور، ولكن قد لا نختلف مطلقًا في أن المربي ينبغي أن يكون وعيه بوجهي المسؤولية عاليًا، وأن يكون قانونيًّا ومربيًا في الآن نفسه، في ظل مفارقات المهنة و**«مخاطرها»** و**«مجازفاتها»** غير التقليدية.